إذا اختلف القطبان .. !!

أحمد طلعت - المحامي

عندما اعترضت النقابات المهنية على تعديل قانون النقابات قبل عرض مشروع التعديل عليها لمناقشته وابداء رأيها فيه، رد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس (الشعب) على هذه الاعتراضات بتصريحات نشرتها صحيفة اخبار اليوم قال فيها ان مجلس الشعب لايلتزم من الناحية الدستورية بأن يأخذ رأى (احد) قبل اصدار التشريع، وتمادى الدكتور سرور فى (غلوائه) فقال ان مجلس الشعب طبقا للنظام الديموقراطى النيابى يمثل كل فئات الشعب من خلال نوابه وان ارادة هذا المجلس هى ارادة الشعب بكل طوائفه وجماعاته ونقاباته.. الى آخر ما ورد فى تصريحات الدكتور سرور التى تتناقض مع كل الاصول الثابتة فى الفكر الديموقراطى، والتى تتناقض ايضا مع كل ما كتبه الشراح الذين (تتلمذ) الدكتور سرور على ايديهم سواء فى ذلك فقهاء القانون فى مصر أو في فرنسا.

وقد شرحنا ذلك كله فى مقال سابق - باختصار - حتى لانثقل على القارىء بالخوض فى نظريات علمية وقانونية ليس مجالها أو اطارها الصحيح مقال ينشر فى مجلة أو جريدة.

ولم نكن ننتظر - بطبيعة الحال - من الدكتور فتحي سرور ان يرد علينا أو ان يناقشنا فيما ابديناه من آراء فهو من فوق منصته العالية فى مجلس الشعب لا (يتعالى) فقط على كتاب المعارضة، لكنه يتعالى ايضا على اساتذته من فقهاء القانون العام، ويحتكر الحقيقة كلها في حماية المقعد الذى يجلس عليه فوق منصة مجلس الشعب، بل ان هذه المنصة (العالية) قد سمحت للدكتور سرور ان يهدد السلطة القضائية تلميحا - لأنه لايقوى على تهديدها تصريحا - حيث قال فى تصريحات شهيرة نشرتها الصحف (القومية) ان مجلس الشعب الذى يرأسه لا يحاسب السلطة القضائية على القواعد التي تضعها لتعيين وكلاء النيابة، فالواجب عليها - في مقابل ذلك - ان تترك المجلس وشأنه فيما يتعلق بالقواعد التي يضعها لنظر الطعون فى صحة عضوية اعضائه، كما لو كان مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد اختصاص كل منها بنص الدستور هو من المسائل التى يمكن ان تعقد بشأنها (صفقات) بين هذه السلطات لتعطيل احكام الدستور او الالتفاف حولها..!!

وشاء القدر ان يأتى الرد علي الدكتور سرور فيما يتعلق (بحرية) مجلس الشعب فى اصدار قانون النقابات دون استطلاع رأيها فى مشروع القانون قبل اصداره، من (قطب) آخر من اقطاب الحزب الوطنى الحاكم هو الاستاذ ابراهيم نافع، نقيب الصحفيين ورئيس مجلس ادارة وتحرير الاهرام اكبر الصحف (القومية) وأوسعها انتشارا، حيث قال فى اجتماعه بالصحفيين - فى دار النقابة - يوم ١٧ مارس الجارى ما نصه - نقلا عن جريدة الاهرام - (لن اسمح بصدور اى قانون للصحافة إلا بعد مناقشته فى الجمعية العمومية). ويلاحظ ان الاستاذ ابراهيم نافع قد استعمل كلمة (اسمح) ولم يستعمل كلمة مثل اقبل.. أو اوافق..!!

والاستاذ ابراهيم نافع (قطب) من اقطاب الحزب الوطنى الحاكم، ومن حقه بهذه الصفة ان يرد عليه الدكتور سرور، فلا مجال لأن (يترفع) قطب من اقطاب الحزب الحاكم عن الرد على قطب آخر من اقطاب الحزب خصوصا وان نقيب الصحفيين قد ذهب فى معارضته لاصدار القوانين التى تمس نقابته قبل مناقشة اعضاء النقابة لها، الى حد قوله - نقلا عن جريدة الاهرام ايضا (سأكون اول المعتصمين اذا تم الاعتداء على النقابة من السلطة باقرار قوانين تفرض على النقابة.. سأكون اول المعتصمين على رأس ٣٥٠٠ صحفى سيعتصمون معى). فالدكتور سرور الذى سبق ان اعلن ان مجلس الشعب الذى يرأسه ليس ملزما من الناحية الدستورية بأن يأخذ رأى احد قبل اصدار التشريع، يواجه اليوم بتصريحات لنقيب الصحفيين يقول فيها انه لن (يسمح) بصدور اى قانون للصحافة الا بعد مناقشته فى نقابة الصحفيين، ويذهب الى حد التهديد بالاعتصام على رأس ٣٥٠٠ صحفى اذا صدرت قوانين تفرض على النقابة..؟؟ وهذا التباين فى المواقف الذى يصل الى حد (التصادم) بين عضوين كبيرين من اعضاء الحزب الحاكم وقطبين لامعين من اقطابه يدل على ان الحقيقة لابد وان تكون الى جانب واحد من اطراف هذا الصدام على حساب الطرف الآخر، كما ان هذا التصادم فى الآراء يدل على افتقاد الحزب الحاكم لوحدة الفكر بين اعضائه الكبار ليس فقط فيما يتعلق بالممارسات اليومية لذلك الحزب وحكومته، وانما ايضا فيما يتعلق بالمسائل الدستورية الاساسية التى تتعلق باختصاص سلطات الدولة وسلامة عملية التشريع..!!

والغريب فى الامر ان النظام ذاته كان قد سبق ان وصف اعتراضات النقابات الكبرى واعتصام اعضائها احتجاجا على صدور قانون النقابات بأنها من صنع (اقلية) تريد ان تستغل العمل النقابى لصالحها، وجاء هذا الرأى فى حديث لاحدى الصحف الكويتية، لكن النظام ذاته قد سكت امام تصريحات نقيب الصحفيين وتهديده بالاعتصام، ولم يتهمه بأنه يمثل اقلية تريد ان تستغل العمل النقابى لصالحها، مع ان عدد الاعضاء فى نقابة الصحفيين لايتجاوز ٣٥٠٠ عضو بينما هو فى نقابات اخرى مثل نقابات المهندسين والمحامين والاطباء يتجاوز مئات الالوف..!! فهل الاعتراض والاعتصام حلال على الصحفيين وحدهم وحرام على الاطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم..؟؟ أليس المعقول - فى دولة ديمقراطية - ان يكون المعيار واحدا، وان تكون الحجة واحدة، ام ان الامر يتغير والحكم يتغير عندما يتعلق الامر بقدرة كل فئة على التأثير فى الرأى العام..؟؟

ونحن لا نحاول - بهذا التساؤل - ان نزرع الوقيعة بين اعضاء النقابات المختلفة، فالديموقراطية لها انصارها - وحماتها - فى كل النقابات، لكننا نحاول فقط ان نكشف تناقض الدكتور فتحى سرور فيما يتعلق بالمواقف المتشابهة، ونحاول ايضا ان نكشف تناقض الدولة مع نفسها فى الحكم على الاحداث وتفسيرها بما يخدم مصالحها وبصرف النظر عن الحقيقة فى ذاتها، وبصرف النظر كذلك عن أمن المجتمع واستقراره، وهو استقرار يحتاجه الحاكم، والمحكوم بنفس القدر ولنفس الاسباب.

ويخطىء الدكتور فتحى سرور اذا تصور ان حماية الحقوق والحريات العامة يكون فقط في مواجهة اعتداء السلطة التنفيذية عليها، فان اعتداء السلطة التشريعية على هذه الحقوق والحريات يمكن ان يكون اشد وقعا واكثر خطرا من اعتداء السلطة التنفيذية، وهو ما حذر منه جميع فقهاء القانون العام فى مصر وفى العالم المتحضر، ومن بينهم الاستاذان جوندولين كارتر، جون هيرز فى كتابهما بعنوان (نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين) وقد ذكرنا هذا المؤلف بالذات الذى صدر في الولايات المتحدة الامريكية لمؤلفين امريكيين احتراما منا (لولع) الدكتور فتحى سرور بالفكر والاجتهاد الامريكى.

ولايزال الرأى العام فى انتظار رد الدكتور فتحي سرور على تصريحات الاستاذ ابراهيم نافع فكلاهما (قطب) من اقطاب الحزب الحاكم، وكلاهما لايمكن ان يتطرق الشك - او يصح التشكيك - فى ولائه لنظام الحكم، فربما اذا اختلف (القطبان) ظهرت الحقيقة..!! وفى النهاية نرى من واجبنا ان ننبه الدكتور فتحى سرور الى ان كل ما يبديه من آراء او يدلى به من تصريحات لن يكون وقعه او صداه داخل مصر وحدها، أو عند ناخبى دائرته فقط، وانما سوف تحسب عليه كل كلمة يقولها في المحافل الدستورية والتشريعية بوصفه رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى..!!